



الدولة والديمقراطية وإشكالية الاغتراب في المنطقة العربية

علي ادريس

جامعة سيدي بلعباس

Idris.alisp22@gmail.com

أ.د. عبد القادر عبد العاللي

جامعة سعيدة

Abdaali2018@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/01

تاريخ الإيداع: 2018/08/10

الملخص:

تحاول هذه الورقة رصد أثر بناء الدولة باعتبارها عملية مستمرة ومعقدة - تتداخل ضمنها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية- على الإستراتيجيات المجتمعية المنتهجة ومخرجاتها، لاسيما تلك المتعلقة بالانتقال نحو الحداثة بكافة أبعادها ومستوياتها وأهدافها. وتفترض هذه الورقة أن صعوبة الانتقال نحو الديمقراطية في المنطقة العربية هو أحد مظاهر فشل المشروع التحديثي للاجتماع السياسي العربي؛ وهو في الوقت ذاته نتيجة للمأزق التكويني للدولة الوطنية، ما يعني أن الدراسة التاريخية لتشكّل هذه الأخيرة يمكن أن تفيد في تحليل وفهم ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي عربيا، وتسمح بإعادة إختبار نتائج الدراسات المقارنة ، بشأن جذور الديكتاتورية والديمقراطية في السياق العربي، وذلك على هدي مفهومي المؤسسة والاغتراب. إذ يعد غياب المفهوم الأول سببا في وجود المفهوم الثاني، واستمرار الأخير مؤشر دال على هيمنة الأسس التقليدية للاجتماع السياسي وضعف المؤسسية ، وبالتالي ستصل تلك العلاقة عنوانا لعدم استكمال عملية بناء الدولة الحديثة ومدخلا لتأجيل عملية بناء الديمقراطية المنشودة.

الكلمات الدالة:

الأرشيف العثماني ،العلاقات ،الدولة العثمانية، وثائق همايون ،دفتر مهم

Abstract:

This paper attempts to monitor the impact of the state-building as a continuous and complex process, involving a range of internal and external factors, on the adopted societal strategies and their outputs, especially those in relation with the transition

(*) المؤلف المرسل



towards modernity in all its dimensions, levels and objectives. This paper assumes that the difficulty of transition to democracy in the Arab region is one of the manifestations of the failure of the modernization project of the Arab political society; it is also the result of the structural dilemma of the national state formation, which means that the historical study of the State formation can be useful in analyzing and understanding the phenomenon of the intractable Arab democratic transition, And allow to re-test the results of the comparative study, on the roots of dictatorship and democracy in the Arab context, in regard of the concepts of institutionalization and alienation. The absence of the first leads to the existence of the second, and can be considered as the continuation of the dominance of traditional foundations and institutional weakness on the political society, therefore this relationship will remain as an indicator of the non-finished of the State building process and an introduction to the construction of democracy postponement.

Key Word:

. State building - democracy - alienation – Arabic region

أضحت قضية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث نهاية القرن الماضي؛ مدخلا أساسيا للتعامل مع أزمات التنمية بمفهومها الشامل، إذ فرضت أجندتها على النخب الحاكمة في تلك المنطقة بشكل ملحوظ؛ مباشرة بعد تراجع الظهير الإشتراكي وهيمنة المنظومة الليبرالية في بعدها السياسي والاقتصادي على دول العالم، إضافة إلى فشل المشروعات التنموية القومية الكبرى في المناطق المصنفة اصطلاحا وفق مؤشرات التنمية بالعالم الثالث، وبشكل أوضح في المنطقة العربية، إذ تبنت أغلب الدول الناشئة في هذه المنطقة نماذج سياسية واقتصادية ذات طابع اشتراكي، وتم ذلك بقيادة زعامات تاريخية إستهوتها سياسيا الفكرة القومية بمدلولها الشرقي، وارتبط ذلك برغبتها في مقارعة الأسس الفكرية للنموذج الرأسمالي، باعتباره - حسب الخطاب السياسي آنذاك - الغطاء الإيديولوجي للظاهرة الإمبريالية، ويبدو أن العقد الثامن من القرن العشرين جاء محملا في نصفه الثاني بتغيير ملموس شمل الفكرة والأساس قبل المنهج والنموذج المتبع، لينتج في نهاية القرن مضمونا مغايرا للخطاب والفعل السياسيين، لكن الملاحظ أن ذلك الإذعان للواقع ومحاولة التكيف مع المستجدات من قبل تلك الدول والمجتمعات، لا يعبر حقيقة عن عمق التحول الاجتماعي وسطحية التحول السياسي، فالتغذية العكسية لتلك التحولات الكبرى؛ أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن حجم المجتمعات التي استوعبت قيم الليبرالية السياسية وحوّرت سلوكها السياسي وفقا لروح تلك القيم لا يزال محصورا في المناطق الثقافية الغربية بمفهومها الواسع.



أوجدت تلك النتائج مبررا للطرح الإستشراقي القائل بأصالة الاستبداد الشرقي القديم لافتقار الثقافة الشرقية إلى القيم الليبرالية ذات البعد الإنساني، باعتبار أن تلك القيم هي المتغير المتحكم في الإنجاز الحضاري الغربي الأكبر؛ المتمثل في نموذج الدولة القومية القائم على الديمقراطية والحرية. وقد يعزى عدم قابلية تأثر العرب واستيعابهم لتلك القيم إلى مفاعيل العامل التاريخي ودوره في رسم المشهد السياسي العربي الراهن، وفي تطبيقات علم الاجتماع التاريخي المقارن ما يؤكد صدق وكذب تلك المقولات الإستشراقية في الآن نفسه، فالاستبداد عربيا نوعان منفصلان، لكل أسسه ومصادره وأدواته. ولا يتقاطعان إلا في التنظيم السياسي والذي يختلف هو الآخر من حيث الشكل، أي إثبات الصلة بين الاستبداد الشرقي القديم ونظام الخلافة أو السلطنة، وفي المقابل التأكيد على العلاقة بين الاستبداد العربي الحديث ونموذج الدولة التحديثية.

الإشكالية و التساؤلات الفرعية : كيف تؤثر العلاقة بين مؤسسة الدولة والمجتمع على عملية التحول الديمقراطي؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بين الدولة والديمقراطية؟
- ما هي الإرهاصات الأولى للديمقراطية في سياق تشكل الدولة القطرية العربية؟
- ما هي أبرز تداعيات المآزق التكويني للدولة الحديثة على مسار البناء الديمقراطي العربي؟

الفرضيات: ينطلق هذا المقال من فرضية رئيسية مفادها أن أسس الارتباط بين الدولة والديمقراطية تخضع من جهة للطابع المؤسسي وجودا وعدما، إضافة إلى علاقة تلك المؤسسات بالحاضنة الاجتماعية من جهة أخرى، ما يعني كفرضية فرعية أولى أن اتجاه التحول نحو الديمقراطية يعكس في المقام الأول مدى نجاح عملية المؤسسة ودرجة التطور السياسي، فكلما تعززت هذه الأخيرة تزايدت فرص الانتقال الديمقراطي، شريطة الانخراط الفعلي للمجتمع ضمن تلك العملية وعدم المراهنة على الصفات الجاهزة والمستوردة من قبل النخب المعنية بعملية البناء السياسي، باعتبارها المتغير المستقل المؤدي إلى إستفحال ظاهرتي الإغتراب السياسي والعجز الديمقراطي، بتعبير أدق وكفرضية فرعية ثانية يعد إغتراب الدولة عن المجتمع نتاجا لمفاعيل الإستيراد وسببا في إجهاض التجربة الديمقراطية. وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات اعتمدت الخطة التالية: المحور الأول/ إطلالة مفاهيمية



ونظرية حول الموضوع- المحور الثاني/ الدولة والديمقراطية في المنطقة العربية - محور
الثالث/ المآزق التكويني للدولة والإستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية.
المحور الأول: إطلالة مفاهيمية ونظرية حول الموضوع

يتأثر البحث عادة في العلوم الاجتماعية بتساؤل القدرة على تجاوز الصعوبات ذات
العلاقة بضبط المفاهيم والمقاربات النظرية، نتيجة لتنوع وتباين التصورات أحيانا والتحيز في
استخدام وتوظيف المصطلح أحيانا أخرى؛ إضافة إلى صعوبة التعميم نتيجة لإختلاف
البيئات الثقافية ، وتتجلى هذه الصعوبة بشكل أوضح في مستهل دراسة عدد من الموضوعات
على غرار موضوع الدولة والديمقراطية والاغتراب، وبغية التخلص والقفز على تلك الصعوبة؛
تركز الدراسة على الخطوط العريضة لهذه المفاهيم التي تضمنتها أدبيات علم السياسة بشكل
خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام. كما أنها لن تقف عند الإسهامات الفكرية للمنظور
التموي المتحيز ثقافيا؛ بحكم إفتقاره إلى تطبيقات المنهج المقارن، وفي مقابل ذلك يحاول هذا
العمل أن يستلهم بعض منطلقاته من الجهود النظرية الأخرى؛ ذات العلاقة بمراجعة النموذج
المعرفي لعملية التحول الديمقراطي¹

أولا - الإطار المفاهيمي للموضوع

1. مفهوم الدولة: تعد الدولة مظهرا للحقل السياسي وتعبيرا عنه، تكمن وظيفتها
البداية في تأطير النظام الاجتماعي وتنظيمه وضمان تماسكه، فقد إعتبرها(لويس دي بونالد
-Louis de Bonald)² كذلك، حيث يعرفها بقوله: "الدولة هي واقع بدائي وأداة يحقق بها
كل مجتمع حكمه إضافة إلى كونها التجمع الأوسع والوحدة الاجتماعية العليا ومظهر
تنظيم المجتمع الكلي"³، وفي ذات السياق يقول المؤرخ (أرنو ماير- Arno Mayer)⁴ حول
تعريفها: " نسمي دولة الشكل الغالب للتجمع الاجتماعي الذي يتضمن في جوهره الشعور
بوحدة كاملة معتمدة على ذاتها"⁵. وقد اعتبرها " بينيديكت أندرسون - Benedict Anderson
" مجرد فكرة متخيلة عن الجماعة تتجاوز الجماعات الأصيلة والعضوية التي ينتمي إليها
الإنسان⁶، في حين يصفها "ج . و. هيغل - Georg Wilhelm Friedrich Hegel " بالحقيقة
الواقعية للفكرة الأخلاقية التي توازن بين الحق والعقل والحرية حيث يقول: "الدولة هي
الحقيقة الواقعية للفكرة الأخلاقية، الروح الخلقية بما هي إرادة متجلية، واضحة
لذاتها، جوهرية، التي تتصور ذاتها وتعرفها وتنقذ ما تعرفه وكما تعرفه، هذه الدولة لها وجودها
المباشر في الأعراف والتقاليد ولها وجودها الوسيط في ضمير الذات للفرد"⁷.



2. مفهوم الديمقراطية: يمكن حصر الكم الهائل من تعاريف الديمقراطية في تصورين أحدهما شامل والآخر ضيق، وأربعة مقاربات رئيسية طرحها تشارلز تيلي⁸، في التصور الضيق يعتقد جوزيف شومبتر- Joseph Schumpeter أن الديمقراطية هي الوسيلة المعتمدة في إختيار القادة السياسيين عن طريق العملية الانتخابية وهي تنظيم مؤسسي يحكم هذه العملية⁹. ويلاحظ من خلال هذا الطرح أنه يتفق إلى حد كبير مع أنصار المقاربة الإجرائية التي تعتمد المؤشرات الكيفية والكمية ذات الصلة بالعملية الانتخابية كأداة لقياس مدى إكتساب البنى والمؤسسات والسلوك للطابع الديمقراطي من عدمه. وهو بذلك يعتبر الديمقراطية نظاما يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية". على النقيض من هذا إستلهم دفيد هيلد- David Held صاحب التصور الشامل تعريفه للديمقراطية، من الأسس التي إنبتت عليها الليبرالية الغربية إضافة إلى بعض الأفكار الماركسية، بشكل يؤيد في النهاية إلى صياغة ما يسميه بـ "الإستقلال الديمقراطي – Democratic Autonomy " بإعتباره مبدأ يشتمل على فكرة المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الفعلية في إختيار وتحديد الإطار السياسي الملثام الذي يخدم مصالح الأغلبية دون الإضرار بحقوق الآخرين¹⁰.

تشتمل المقاربات الأربعة لتشارلز تيلي على المقاربة الدستورية The Constitutional Approche التي تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، ما يسمح بالتوصل إلى أهم الفروقات بين أنظمة الحكم عبر المقابلة بين مختلف التنظيمات القانونية. بيد أن تضمن الوثائق الدستورية إشارة صريحة إلى اكتساب النسق السياسي لصبغة الديمقراطية، لكن الواقع كثيرا ما يثبت عكس ذلك. وهو ما يقود إلى المقاربة التالية (الجوهرية أو الحقوق الأساسية The Substantive Approche) التي تركز على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام حكم ما إلى تعزيزها، وهي كذلك توجه موضوعي يستقي معطياته من الواقع المعيش ويقوم بترجمتها إلى مؤشرات كمية تستخدم لقياس مدى التمتع بالحقوق الأساسية للفرد والمواطن ومدى إحترام الحريات الفردية والجماعية. وبمنطق اختزالي صرف يربط أنصار المقاربة الإجرائية The Procedural Approche بين الديمقراطية ومجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا في ضوئها ما إذا كان نظام حكم ديمقراطي أم لا، وعلى رأس تلك الممارسات العملية الانتخابية، فكل إدعاء للديمقراطية تؤكده دورية وانتظام الحدث الانتخابي، وخلافا لما سبق طرح "روبرت داهل - ROBERT DAHAL " من



خلال مقارنته - التي يصطلح على تسميتها بـ "المقاربة ذات التوجه العملياتي-The Process Oriented Approchs" - خمسة معايير لتعريف الديمقراطية وهي (المشاركة الفعالة، المساواة في حق التصويت، التفهم المستنير، تنظيم جدول الأعمال، شمول البالغين). وقد تميزت هذه المقاربة عن سابقتها في كونها تسعى إلى تعريف الديمقراطية من حيث الممارسة، فهي تشترط حسب روبرت داهل إنتظام العمليات السياسية وفق خمسة معايير محددة، وذلك بشكل مستمر، وبناء على الملاحظة والقياس يوصف البناء أو السلوك السياسي بأنه ديمقراطي أو شبه ديمقراطي أو غير ديمقراطي تماماً*¹¹.

3- مفهوم الإغتراب: المقابل اللغوي في اللغة العربية لكلمة إغتراب هو الكلمة الإنجليزية Alienation ويعني نقل ملكية شيء إلى آخر أو يعني الإنتزاع أو الإزالة، وقد ارتبطت إستخداماته في اللغات المتفرعة عن اللاتينية بمعنى متعددة على غرار الإشارة إلى تحول الكائن خارج ذاته أي تجاوزها، وهو مدلول فلسفي قرنه أفلاطون بالحق في التأمل الذي ينقل الكائن ويجعله مغتربا عن ذاته، كما استخدمه أيضا القديس أوغيسين في حديثه عن الأذهان المغترية التي ترتقي بفكرها نحو الذات الإلهية وتنسلخ عن بيئتها، كما تفيد الغربة عن الأهل والعائلة وهو مستوى من مستويات الاغتراب الإجتماعي، كما تعني أيضا النفي عن الوطن¹². ويعرفه أحمد أبو زيد بأنه: "انسلاخ عن المجتمع، والعزلة والانعزال عن التلاؤم، والإخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة في المجتمع، واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء، بل وأيضا انعدام الشعور بمغزى الحياة"¹³، وتجذر الإشارة إلى أن المسار الذي سلكه مصطلح الإغتراب حتى وصل إلى ما هو الآن عليه من شيوع وانتشار، مر بثلاثة مراحل أساسية يتم ربطها بفكر هيغل الذي أطلق عليه أبو الإغتراب، ففي المرحلة الأولى (ما قبل هيغل) كان مصطلح الاغتراب تتجاذبه ثلاثة دلالات أو سياقات مفاهيمية (المدلول القانوني، المدلول الديني، المدلول الإجتماعي)¹⁴، أما المرحلة الثانية والتي سميت بالمرحلة الهيجلية نظرا لكونه أول من إستخدمه في فلسفته استخداما منهجيا بشكل متميز عن الاستخدامات السابقة، حيث تحول على يديه من مجرد مدلول لغوي إلى ظاهرة نفسية اجتماعية، تستوجب أعمال الفكر لفهمها وتفسيرها، ثم جاءت المرحلة الثالثة (ما بعد هيغل) لتضيف معاني أخرى تتصل بمشكلات سيكولوجية الفرد داخل الجماعة. وقد اقترن هذا المصطلح بكل ما يهدد وجود الإنسان وحرته.¹⁵

تلخيصًا، إن اغتراب الأشخاص عن الحياة السياسية أو عن الحياة الاجتماعية معناه أولى حالة من الانعزال والتراجع من جهة وحالة يقنع فيها الفرد نفسه أنه في



حالة عجز وهزيمة من جهة أخرى. لكن، في اللحظة التي يعي فيها الفرد أو المجموعة وضعهم فإنهم سيناضلون من أجل تحقيق حقوقهم. مثال بارز على المستوى السياسي هو إقامة منظمات المجتمع المدني كتعبير عن إرادة للتغيير وللمطالبة بحقوق سياسية واجتماعية، وتتوزع مستويات الإغتراب السياسي بين إغتراب الفرد أو الجماعة وبين إغتراب الدولة عن بيئتها الداخلية إذ تعد حسب أدبيات الأنثروبولوجيا السياسية مظهرا من مظاهر تجزئة الموحد، وكذلك عن بيئتها الخارجية حسب أدبيات التبعية والدولة المستوردة خاصة بالنسبة للحالات التي تتفوق فيها عوائق التحديث على فرص الإقلاع الحضاري.

ثانيا - الإطار النظري للموضوع:

1. المحاورات النظرية للعلاقة بين الدولة والديمقراطية: سعى عدد من المشتغلين بقضايا التحول الديمقراطي في البيئة الغربية على غرار رواد نظرية الحداثة وفي مقدمتهم "سيمور مارتين ليبست - S.M Lipset" وأنصار النظرية البنيوية وعلى رأسهم "بارنغتون مور - Barrington Moore" إلى فهم وتفسير العلاقة الإرتباطية بين الديمقراطية و البناء الاجتماعي والإقتصادي، من حيث أثر هذا الأخير على نمط التنظيم السياسي ومدى قابليته للتطور أو النكوص ديمقراطيا ،بالنظر إلى مجموعة من الشروط الموضوعية والبنيوية وتجدر الإشارة إلى أن الخلفية الثقافية لأغلب مقاربات التحول الديمقراطي تعكس نموذجا معرفيا غير قادر على استيعاب مختلف التجارب في غير البيئة الغربية، وهو ما أدى إلى تطور براديغم التحول من الناحية النظرية، خاصة بعد النجاح النسبي لعملية التحول في أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية وإستعصائه في حالات أخرى، فضلا عن التباين في التجارب التاريخية التي حققت نجاحا، مما ضاعف من حجم الإنتقادات الموجهة ضد تعميم نظرية التحول وإسهاماتها الفكرية على كافة المجتمعات ودفع نحو إنتاج نظريات أخرى على غرار النظرية الروتينية و نظرية تبعية المسار.¹⁶

من بين رواد النظرية الروتينية " جيوسيپ دي بالما - Giuseppe Di Palma"، وقد بنى إطاره التحليلي على العوامل الفعلية لإنهيار الدولة الإشتراكية، وهي ليست ذات العوامل التي ركز عليها أنصار المدخل التحديثي ولا القائلون بأزمة الشرعية حسب الدلالة الغربية للمصطلح، ولا المراهنون على الدور الإيجابي للمجتمع المدني، وفي السياق ذاته ذهب أنصار نظرية "تبعية المسار" ومن بينهم " دافيد ستارك و لازلو بروش - David Stark, Laszlo



Bruszt " إلى التأكيد على أن البناء السياسي والإجتماعي القديم في أوروبا الشرقية شكل مصدرا للبناء الديمقراطي، فالانتقال لم يكن قطيعة مع الماضي ولم ينطلق من فراغ مؤسساتي، بل هو مسار تاريخي تألفت ضمنه كافة العناصر الموروثة والمكتسبة، ما يعني أن مفهوم التحول هو بكل بساطة إعادة صياغة للعناصر الموجودة لكن مع القبول بقواعد لعبة سياسية جديدة. غير أن هذه الثنائية لم تتحقق ضمن الدائرة الأوسع للمنظومة الاشتراكية قاطبة، وتحديدًا في الحيز الجغرافي العربي، ما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب المؤدية إلى ذلك، ومدى اعتبار الاستبداد العربي إستثناء ثقافيا بالدرجة الأولى أو ضعفا لعملية المؤسسة كنتيجة لأسس البناء السياسي التحديثي.¹⁷

2. النصاب السياسي الديمقراطي و شرعية الدولة المستوردة : خلافا للمنظور التنموي ينطلق "بارتراند بادى" BERTRANT BADIE - في مؤلفه الموسوم بـ "الدولة المستوردة" من فكرة التضاد التام بين التاريخ والتطور السياسي الغربي وغيره من التجارب الأخرى، سواء تعلق الأمر بمصادر إنبثاق الدولة القومية في اوروبا و مسارتكوينها أو بموضوع الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخها، وبناء عليه فمن المنطقي أن لا يؤدي التباين في المسارين إلى النتيجة ذاتها، نتيجة للاختلالات الداخلية الناتجة عن فعل الإستيراد ، والتي تقود إلى ضياع المعنى وتكريس أزمة المشاركة بإعتبارها مظهرا لما يسميه بالمجالات المجتمعية الفارغة؛ إذ تفضي تلك الأخيرة وفي سياق متصل إلى أزمة شرعية مؤسسات الحكم من حيث علاقتها بحاضنتها الإجتماعية، وهي أزمة تكمن في عدم قدرة مؤسسة الحكم على توليد وتدعيم الإعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة لذلك المجتمع، فالشرعية كما يراها " ليبست - LEPSET "هي تعبير عن مدى التطابق في القيم بين الطرفين ، ما يعني أن تخلف هذا الشرط المؤسسي سوف يحيلنا إلى الحديث عن أسباب ضعف أو فقدان الشرعية، وهو حال أغلب دول العالم الثالث مقارنة بغيرها من مناطق العالم، إذ يبدوا أكثر وضوحا في ذلك الجزء من العالم حسب "جوزيف لابلومبارا- LAPALOMBARA . J " الذي يرجع ضعف شرعية المؤسسات السياسية لتلك الدول إلى عدة أسباب ومنها عندما يكون البعض منها يمثل إمتدادا للمؤسسات التي كانت قائمة خلال الفترة السابقة لولادة الكيانات القطرية المستقلة .

المحور الثاني: الدولة والديمقراطية في المنطقة العربية



يخضع التأريخ للمجتمعات الكلية التي شهدتها المنطقة العربية، إلى عملية التحقيب الزمني لمراحل أربعة، تميزت كل واحدة منها عن الأخرى من حيث الظرف التاريخي وكذا الأساس المتحكم في الإجماع السياسي، بيد أن ذلك لا ينفي وجود نقطة تقاطع محورية بين تلك المراحل مجتمعة، تمثلت أساساً في مساهمتها عبر فعل التراكم التاريخي، في إرساء مقومات البناء السياسي العربي المعاصر، أي بدءاً من الدولة التقليدية إلى الدولة القطرية أو دولة ما بعد الإستعمار مروراً بدولة التنظيمات في عهد السلطنة العثمانية ثم مرحلة الإستعمار، وقد تمخض عن تلك السيرة التاريخية ولادة متعسرة ونمط مشوه للدولة الوطنية، أرخى بضلاله على حركية القوى الاجتماعية وحجم تأثيرها على الفضاء العام، ودفع بعدد المهتمين بقضايا التحديث السياسي في السياق العربي؛ إلى تبني الفرضية القائلة بوجود ارتباط بين حاضره هذه الأمة وماضيها، بكل ما يتضمنه هذا الأخير من أحداث وبنى وأفكار وسلوكات، إعتقاداً منهم بأن الديمقراطية والدكتاتورية كتوصيف للأنساق السياسية؛ إنما يستمد معطياته الأولية من الجذور الثقافية والاجتماعية والإقتصادية للدولة، أي الوقوف على أبرز ملاح الخلفية التاريخية لتشكيل الدول - محل الدراسة- وأثرها على الواقع السياسي العربي. أولاً/الخلفية التاريخية لتشكيل الكيانات القطرية العربية: يمكن إختصار ذلك المسار التاريخي ومخلفاته على الواقع السياسي العربي عبر المراحل والأنماط الآتي ذكرها :

1. الدولة التقليدية في الوطن العربي: تعاقبت على مر التاريخ في الرقعة الجغرافية التي تتألف منها المنطقة العربية حالياً، دول عديدة قامت على أساس قبلي أو طائفي أو مذهبي، و البحث في موضوع الدولة التقليدية في السياق العربي حسب عبد الله العروي يطرح إشكالية التباعد بين المعطى التاريخي الواقعي وفكرة الدولة في المخيال العربي، إذ هيمن النموذج المثالي للدولة الإسلامية على عقل هذا الأخير بفعل عملية التنشئة التي اشترك السلطان والفقهاء في رسم معالمها، لكن ذلك المخيال وطيلة قرون تعايش مع دولة طبيعية دنيوية دهرية، نشأت بكيفية طبيعية في المجتمع القبلي العربي وذلك قروناً قبل الإسلام، وارتبط ذلك الكيان بالنظام المشيخي في مكة والنظام الملكي في اليمن¹⁸، وإلى غاية فترة ما قبل الاستعمار الأوروبي والتي تشمل التاريخ السياسي العربي الحديث بدءاً من القرن العاشر الميلادي والقرون الثلاثة اللاحقة، شهد المجتمع العربي وأنظمتها السياسية إنبهاراً لنظام الخلافة وتحولاً في أسس الحكم، وقد أدى ذلك إلى تداعيات على الجغرافيا والوحدة السياسية، من أثر تنامي النزعة



الانفصالية،¹⁹ وهو ما يؤكد ابن خلدون من خلال حديثة عن طرق نشوء الدولة (الانفصال والخروج)²⁰، إضافة إلى تعاظم حركة الغزو الأجنبي من جهة أخرى.²¹

2. السلطنة العثمانية ودولة التنظيمات: مع بروز العثمانيين كقوة عسكرية تتشارك عقائدا مع شعوب المنطقة، سعت هذه الأخيرة منذ النصف الأول من القرن السادس عشر إلى تشكيل إمبراطورية إسلامية، حيث ضمت المشرق العربي والخليج العربي باستثناء اليمن، كما ضمت أيضا مصر في النصف الأول من القرن السادس عشر وبالتحديد خلال الفترة الممتدة بين عامي 1500م، 1517م، وبحلول سنة 1551 تم إلحاق شمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى. الأمر الذي وحد الإطار العربي ضمن الإمبراطورية العثمانية طيلة أربعة قرون، انتقل فيها مركز السلطة إلى خارج البلاد العربية.²² وأضاف زيادة على الأسس التقليدية للاجتماع السياسي العربي أسسا أخرى، وأنتج واقعا اجتماعيا جديدا، قائم على تعددية دينية وعرقية واجتماعية وثقافية جرى استيعابها عبر مؤسسات مختلفة كنظام الملل والأوقاف، والمجموعات القروية والعائلية والعشائرية والقبلية التي كان لها مجالسها وأمرؤها، وكطوائف الحرف وطرق الصوفية التي كان لها مشايخها ونقباؤها وتنظيماتها الخاصة، وفي تلك الفترة التي عرفت عزلة نسبية للبلاد المنضوية تحت لواء السلطنة.²³

3. الإختراق الأوروبي للمنطقة العربية: رغم المقاومة الأهلية للشعوب العربية لكافة أشكال الاحتلال، إلا أنها عاشت قطيعة تاريخية لقرون عديدة خاصة منذ القرن التاسع عشر، حينما تحولت أقطارها إلى تركة توارثها الأوروبيون عن نظام السلطنة العثمانية المنهار، سواء عن طريق الاجتياح العسكري المباشر²⁴، أو عن طريق إبرام مجموعة من الاتفاقيات التي تتضمن الحماية والانتداب²⁵، أو عن طريق القيام بترتيبات إقليمية جديدة²⁶، فبعد تنامي قوة فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى قامت باقتسام أجزاء من أقاليم المشرق العربي وإنشاء دول جديدة مع تغيير الحدود الجغرافية لمنطقة الهلال الخصيب²⁷، ويمكن القول أن العالم العربي لم يشكل استثناء على ذلك التحليل الذي ركز بالأساس على مظاهر الاختراق الأوروبي للمنطقة العربية، (الاحتلال، الانتداب، الحماية) وتداعياتها على الهياكل والبنى والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات الهيكلية والقيمية العميقة في عقل المجتمع العربي وجسمه. والتي تفاوتت من قطر إلى آخر، بالنظر إلى طبيعة المستعمر وطبيعة العلاقة التي تربطه بمستعمراته في الوطن العربي، حيث تراوحت بين نظام الحماية القائم على تأمين النفوذ والمصالح الاقتصادية مع ضمان استقرار المؤسسات الاجتماعية القائمة وعلى رأسها



النخب والأسر الحاكمة، وبين الإستيطان الهادف إ إدخال تعديلات جوهرية وعميقة على الواقع المجتمعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، لتأمين مصالح طويلة الأمد، وفي سبيل تحقيقها قامت الإدارة الاستعمارية بخلق إزدواجيات عديدة²⁸، مما دفع ببعض الدارسين إلى القول: "أننا أصبحنا بعد عقدين أو ثلاثة من بداية الاحتلال، في الحزام الشمالي من الوطن العربي، في صدد اقتصاديين، وثقافتين، ومجتمعين مشوهين"²⁹.

4. تراجع الظاهرة الاستعمارية وتشكل الكيانات الوطنية: ثمة خلاف حول الإطار الزمني لنشأة الدولة العربية من جهة وحول مصادر البناء السياسي العربي الحديث من جهة ثانية، أي بين من يعتبرها صنيعة غربية وبين ينفي ذلك تماما. وبشأن السياق التاريخي يرى إلبا حريق بأن "الأقطار العربية يعود تأسيسها إلى القرن التاسع عشر أو إلى مرحلة أسبق بكثير"³⁰. في حين تحمل بعض البحوث الخاصة بالبلاد العربية دلالات واضحة على الارتباط والامتداد التاريخي لكيانات سياسية راهنة³¹، لكن بداية التأريخ لنشوء هذه الدول حسب من ينكر قيام دولة بالمعنى الحديث مرتبط بالوجود الأوروبي الذي قام بإعادة تكييف المجتمعات العربية ذات السمات والأسس التقليدية وفق شروط ومتطلبات الحداثة الغربية.

ويتعلق موطن الخلاف الآخر بمشاريع الدولة وتجسيدها الفعلي، أي بين المستورد والنابع عن البيئة العربية، الأمر الذي تمخض عنه جدل بين إتجاهين: أحدهما يرى بأن البناء السياسي العربي الحديث هو ترجمة لإرادة محلية، ولا أثر للعوامل الأجنبية في إنتاجها حيث يقول إلبا حريق في سياق نفيه لدور العامل الخارجي في تأسيس الدولة القطرية العربية "الاستعمار إنما تكلف اصطناع حدود الدول العربية ولم يخلقها خلقا، باستثناء ما جرى في منطقة الهلال الخصيب، إن الاستعمار قد أعطى شكلا أكثر تحديدا للدول الأصلية الموجودة في المنطقة من قبل، وأدخل فيها عناصر الإدارة الحديثة"³². أما الرأي الثاني يمثل الاتجاه القومي الرافض لكافة أشكال التغريب يعتبر أنها عدوان اقترفته القوى الاستعمارية الغربية، استهدف وحدة الأمة العربية³³، من خلال إعادة رسم الحدود، التي ظلت قائمة بعد الاستقلال لتتنصب فيها دول على الطراز الأوروبي، وهو ما يؤكد بهجت قرني حيث يقول: "إن العوامل الخارجية هي التي هيمنت على التحديد القطري (الإقليمي) للدول العربية"³⁴. ويقول أيضا في تفسيره لشكل التدخل الأجنبي (الأوروبي) غداة استحكامه على تركة الإمبراطورية العثمانية وتقويض حكمها لإقامة نظام الانتداب: "أن واقع هذا النظام هو في يد سلطة الانتداب، تحت ستار ما هو مكتوب على الورق"³⁵. ونتيجة لذلك تم ترسيخ الدول القطرية وإرساء مؤسساتها



على صورة النمط الأوروبي³⁶، وتؤكد بفعل الموقف الرسمي العربي في إطار جامعة الدول العربية؛ عبر إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم المس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.³⁷

ثانيا: التطور الديمقراطي في المنطقة العربية

إنطلاقاً من مستوى الفكر والمخيال العربي إزاء فكرة الديمقراطية، فإن العديد من القراءات حاولت ربطها بمبدأ الشورى كآلية لصناعة القرار، لكن مستوى الواقع والتاريخ السياسي للمنطقة يشير صراحة إلى استمرار التباين في المواقف بين ثالوث، بعضه من صنع إستراتيجيات السلطان والفقيه والموجهة للرعية؛ قصد صنع قواعد اللعبة السياسية، بمنظور شرعي يقوم على أساس وجوب الطاعة وتقويض المعارضة تحريماً وتجريماً، على النقيض من ذلك تماماً يطفوا على الساحة موقف آخر يعتقد بوجوب مناقشة ولي الأمر في قضايا العامة ومعارضته إن أساء التدبير، وبين هذين الموقفين المتصارعين يرافع طرف ثالث في سبيل فك الارتباط بين آليات إدارة الإختلاف السياسي وقضايا الإختلاف الفقهي - خاصة ما تعلق منها بباب الولاية - ، وحجتهم في ذلك إعتقادهم بأن فكرة الديمقراطية هي مجرد وسيلة إنسانية؛ توصل إليها العقل الجمعي في ثقافات أخرى، حينما أدرك أن التدبير العقلاني لشؤون العامة يستوجب جملة من الشروط الجوهرية، وفي مقدمتها الإتفاق أو التوافق لتحقيق التعايش المنشود. تأسيساً على ما سبق فإن تلك التصورات المتباينة لمفهوم الديمقراطية في المخيال العربي، ظلت ولزمن طويل مستحكمة في المشهد السياسي العربي، فالدولة / السلطة قبل مرحلتها التثاقف القسري وتشكل الدولة القطرية كانت تستمد شرعيتها من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية³⁸

تراجعت الظاهرة الإستعمارية بشكل أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين (الخمسينيات والستينيات)، وسمح ذلك بارتفاع حجم الكيانات القطرية المستقلة في المنطقة العربية، واتساقاً مع الأولويات الظرفية الداخلية لكل دولة والسياق الدولي المتسم بالصراع الإيديولوجي، راهنت أغلب النخب العربية الحاكمة والتي تولت عملية البناء على تحالفها مع المعسكر الشيوعي؛ لبناء مؤسساتها وتشكيل مجتمعاتها وفق الخيار الإشتراكي القائم على فكرة الديمقراطية الإجتماعية وعلى التوجه الأحادي، وهو الأمر الذي أدى إلى تأميم كل شيء بما في ذلك الفعل السياسي



المؤدي إلى إستبعاد كافة أشكال المعارضة وتأجيل خطوة الإنفتاح السياسي، إلى حين استكمال مشروع بناء الدولة الوطنية وتقويتها، بغرض تأمين الاستقرار الداخلي ومجابهة مصادر التهديد الخارجي على غرار التبعية الإقتصادية للغرب الرأسمالي والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة. وهي الذريعة الأخلاقية التي امتطها التيار الراديكالي لإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة، عبر الانقلابات العسكرية المدعومة شعبياً؛ تحت مسميات عديدة كالثورة أو الإصلاح أو التصحيح، وقد شملت حالات عربية عديدة على غرار سوريا مصر العراق السودان اليمن الجزائر ليبيا موريتانيا الصومال³⁹

مهدت الفترة الممتدة بين نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع من القرن العشرين، إلى إنبعاث مظاهر الصراع السياسي من جديد، كمؤشر دال على الارتباط بين التطور الإجتماعي والبطئ السياسي، لكن أسلوب التعامل من قبل النخب الحاكمة آنذاك ظل دون مستوى التصور الحقيقي لطبيعة التغيير، ولم يتكشف هذا الأخير إلا بعد الأحداث الدولية والمحلية الكبرى، التي شهدتها فترة الثمانينيات من بدايتها إلى نهايتها؛ حيث دفعت حركات العصيان والمظاهرات من قبل البروليتاريا الهلامية الحضرية،⁴⁰ إلى تخفيف النخب الحاكمة لقبضتها وتقديم وعود بالإصلاح خاصة بعد تشظي المنظومة الشيوعية، ودخول قاطرتها الأمامية في مسار إصلاحات هي الأخرى وتزامن ذلك التغيير مع أزمة الخليج، وما ميز تلك الإصلاحات في المنطقة العربية وتحديدا في شقها السياسي، بداية الاعتراف الشكلي بالتعددية الحزبية وتنظيم إنتخابات دورية، إلى جانب القيام بتحسينات على مستوى البناء الدستوري والحقوق السياسية والمدنية وبعث النقاش أكاديميا وإعلاميا حول ضرورة المجتمع المدني وأهميته، لكن ما حدث في تلك الفترة وما بعدها، في أكثر من حالة عربية (الجزائر، الصومال، اليمن، مصر، تونس، المغرب، لبنان، الكويت) لا يعتبر مؤشرا حقيقيا على التوافق حول قواعد اللعبة الديمقراطية وتحديدا على مستوى الممارسة السياسية.

بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة القرار الدولي وقيادة العالم، أدرجت الإدارات المتعاقبة الديمقراطية ضمن أجندة سياستها الخارجية، وكانت إلى جانب حلفائها وراء دعم وإنشاء كيانات عديدة تنبئ الدفاع عن حقوق الإنسان، وبعد إنتشار الديمقراطية بفعل الموجة الثالثة التي لا تزال مستمرة لحد



الساعة، أصبح الملاذ الأخير للأنظمة التسلطية هو المناورة عبر المقاربة الدستورية والإجرائية لتبرير طابعها الديمقراطي ولو شكليا، لضمان استمرارها، أو خيار المساومة بعدد من القضايا ذات الصلة بالمصالح الحيوية الأمريكية والأوروبية، التي استخدمت هي الأخرى ورقة الديمقراطية في إطار علاقاتها مع العرب ضمن ما يعرف بالمشروطة السياسية، لكن تلك الإملاءات تراجعت حدتها بعد 2001 مع دخول أغلب دول المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، في المقابل ساهم التراجع في سلم الحريات المدنية والسياسية والمشاركة السياسية وتدجين المعارضة التقليدية وفشل مشاريع التنمية الموعودة وإفراغ العملية الانتخابية من بعدها التنافسي، إلى عودة مظاهر الاحتقان والاحتجاج الشعبي كتوطئة للانفجار الجماهيري سنة 2011 في دول عربية عديدة؛ كانت أبرزها مصر وتونس واليمن، وقد اعتبر البعض ذلك امتدادا للموجة الثالثة للديمقراطية، لكن مخلفات العهود السابقة للاستبداد وهواجس المنظومة الغربية إزاء سيناريو التغيير الديمقراطي في الفضاء العربي، رجحتا كفة الموجة المضادة؛ ليعيد أطرافها المحليون والإقليميون والدوليون عقارب الزمن إلى الوراء، بغية رسم مشهد سياسي عربي يتأرجح بين مفاهيم الحرية والأمن والبقاء.

المحور الثالث: المأزق التكويني للدولة والإستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية:

تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن فرص التحول تتعاظم واحتمالات نجاح العملية تتزايد بشكل أكبر في الحالات التي أسست دولا مكتملة النمو؛ ولديها قدر من التجانس الإجتماعي والتوافق السياسي، أي التي نجحت ولونسبيا في بلورة صيغ وأطر ومؤسسات سياسية ودستورية⁴¹، تتحقق بفضلها مجموع الغايات ذات العلاقة بمفهوم الديمقراطية: على غرار المشاركة وتقاسم السلطة والتداول عليها، إضافة إلى صيانة حقوق الأفراد وتمكين الجماعات (إعترافا بحقها في الوجود وتوظيفها في الفضاء العام)، للوصول إلى تجسيد مبادئ الحكم الصالح كمبدئي المساواة والعدالة الإجتماعية المقترنين بمبدأ المسؤولية السياسية والقانونية، حيث تعكس تلك المبادئ مجتمعة إذا ما تم ترجمتها واقعيًا، إنجازا على مستوى نمط البناء المؤسساتي؛ وهو ما يصطلح على تسميته بالدولة الديمقراطية. هذا الأخير يكثر استخدامه عربيا من خلال الوثائق الدستورية كما أنه يتكرر توظيفه في أدبيات الخطابات الرسمية، غير أنه من الناحية الواقعية يؤدي إلى بعث النقاش حول قضايا



متداخلة تتعلق بنشوء الدولة الوطنية والمعضلات التي ارتبطت بظروف تشكيلها، وتداعيات تلك الولادة المتعسرة على عملية التحديث والتحول الديمقراطي. أولاً: معضلات التحديث أسبابها وتجلياتها على مستوى البناء المؤسسي على الرغم من تشعب أبعاد المآزق التكويني للدولة العربية المعاصرة، إلا أن المشكل الجوهرى يظهر في ثلاث معضلات أساسية، ارتبطت أولاها بالفلسفة والإيديولوجية التي يفترض أن تشكل أساسا للدولة المتوخاه، من قبل مفردات الحركات الوطنية والقوى الاجتماعية المختلفة، إضافة إلى المعضلة الثانية ذات العلاقة بعدم قدرة المجتمعات وكذا النخب العربية، على الانتقال الشامل نحو الحداثة، دون أن نهمل دور العامل الخارجى - ولو بدرجة أقل - في عرقلة مسيرة إستكمال البناء والتحديث لاسيما في المجالين السياسى والإقتصادى.

1. التباين الإيديولوجي وتعدد مشاريع الدولة : لم تكن مشاريع الدولة ومقاربات بنائها في المنطقة العربية محل توافق أو إجماع، إن كان ذلك على المستوى الفكرى أو حتى على مستوى الممارسة، ولا يختلف اثنان في كون الباعث من وراء ذلك، يكمن في أن مفهوم وآليات بناء الدولة في العالم العربى لا يصدر عن موقف فكرى وسياسى موحد، بل الأصل فيه أنه نابع عن رؤى وتصورات مختلفة ومتنوعة وأحيانا كثيرة ومتعارضة تتحدث عنها أدبيات عديدة على غرار كتابات حسن حنفي الذي يسميها بالمعارك الزائفة والثنائيات المصطنعة التي ميزت العالم العربى الحديث مثل: السلفية والعلمانية - الدين والدولة - الدين والعلم - الدين والفلسفة - الأصالة والمعاصرة - القديم والجديد - الإيمان والإلحاد واعتبر أن أصل هذه الثنائيات يكمن في الغرب وتجربة الحداثة التي ارتبطت بالإصلاح الدينى وعصر النهضة، وانتشار هذه الثقافة خارج حدود أوروبا عبر الظاهرة الاستعمارية، حيث عمت كافة الثقافات الوطنية ومنها الوطن العربى، ونتيجة لتلك الثنائيات المصطنعة ظهر التناقض المؤدى إلى انقسام الأمة، والثقافة الوطنية، وخلق صراعا بين مصدرين للمعرفة، الموروث والوافد، وأيضا صراعا على السلطة، حيث اعتبر كل طرف بأنه الوريث الشرعى للدولة الرخوة.⁴²

2. صعوبة الانتقال من الاجتماع السياسى التقليدي إلى اجتماع الدولة الحديث:واجه اجتماع الدولة الحديثة في المنطقة العربية أزمة انتقال من اجتماع تقليدي إلى اجتماع سياسى مؤسسى جديد في ظل دولة حديثة. فالمجتمع العربى خضع لقراءة أربعة قرون متواصلة لإدارة عثمانية، ومع سقوط السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، انتقلت



البلاد العربية إلى سيطرة الدول الأوروبية، هذا الانتقال كان ينطوي على أزمة في الاستيعاب لمفاهيم الدول الحديثة التي أرادت الدول الأوروبية إقامتها وفق نماذج الدول الرأسمالية في الغرب، وهو ما أدى إلى إقامة سلسلة من الكيانات السياسية الحديثة، إلا أن دخول المجتمع القديم عهد الدولة الحديثة لم يكن بتلك السلسلة المتوقعة، فقد ظلت تمثيلات الأسس التقليدية بادية في المؤسسة والسلوك السياسي العربي، وقد تعزى تلك الصعوبة إلى عوامل ذاتية تتعلق أحيانا بالبعد الثقافي للمجتمع العربي، الذي غالبا ما يمعن في الدفاع عن خصوصيته وإرثه الثقافي، وقد يتجلى مكن ذلك الاستعصاء في الرغبة الملحة لدى النخب العربية الحاكمة في الاحتفاظ ببعض الأسس التقليدية. لتأمين مصادر الولاء والشرعية السياسية⁴³، ولعل الشواهد الدالة على ذلك لا تزال إلى الوقت الراهن، تشير إلى دور القبيلة في مجتمعات الجزيرة العربية وبعض دول المغرب العربي مثل ليبيا، كما تؤكد أيضا على تأثير الطائفة والانتماء الديني في بعض دول المشرق العربي على غرار لبنان والعراق، كذلك ساهم التراجع في المشاريع التنموية الكبرى في بقاء المنطقة ضمن ما يصطلح على تسميتها بالمجتمعات الزراعية أو ما قبل الصناعية وهيمنة الطابع الريعي على غالبية إقتصاديات دول المنطقة، الأمر الذي عمق تخلفها الحضاري في بعده المادي، ورسخ تبعيتها فكريا وتكنولوجيا للغرب، وبالتالي أصبح ما تبقى من المشروع النهضوي/ التحديثي معلقا على مجموعة من الشروط الذاتية: تتمحور جميعها حول ما يسميه المفكر مالك بن نبي بالمعادلة النفسية الاجتماعية للفرد أو الإنسان العربي.

3. إستمرار الأثر التاريخي للعامل الخارجي: يمكن التطرق لهذا العنصر من منظور تبعية النصاب السياسي العربي التقليدي نسبيا للمنظومة الغربية، فعلى الرغم من أقول الظاهرة الإستعمارية بوجهها الكلاسيكي وتراجعها في القرن العشرين، لا تزال دول المنطقة العربية، ضمن منطق التبعية من خلال الدولة حسب وصف بارتراند بادى ، فقد أفرزت مرحلة ما بعد الإستعمار كيانات سياسية قائمة على شرعيات تاريخية، تجمع بين عناصر تقليدية وأخرى حديثة، و لعل الارتباط العضوي بين مسعى النخب في مرحلة البناء الأول ومهمة تشكيل المجتمع وفق أسس غريبة مستوردة، ساعدها في مواجهة بعض التحديات الظرفية والمتعلقة بتقليص بعض مخلفات الاستعمار على الصعيد الإجتماعي خاصة الملفات الملحة آنذاك كالتعليم والصحة والعدالة الإجتماعية، لكنه في الوقت ذاته شكل عاملا حاسما في إختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة في بعدها السياسي والمؤسساتي، فالمسرح



السياسي لم يكن فيه مجال لقبول فكرة الإنفتاح نحو المجتمع، ما يعنى بالضرورة إستئثار طرف وحيد بتحديد ملامح المشهد المؤسسي، ما ساهم في تنامي المد الثوري خلال الفترة الممتدة ما بين الخمسينات و السبعينات، وقد أدى ذلك إلى تكريس هيمنة نخب عسكرية ذات توجه قومي إشتراكي ركزت على أهداف تنموية وفق إستراتيجية سلطوية من خلال تعبئة المجتمع وتجنيد خدمته لتلك المشاريع، وجدير بالذكر أن عنصر الخيار الشعبي كان مستبعدا من عملية صنع القرار سواء تعلق الأمر باصطفاء القيادة السياسية أو مناقشة الشأن العام.

ثانيا: إغتراب الدولة والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية

معظم الدول العربية لم تنشأ وفقا لعقود اجتماعية وإنما وفق أمر واقعي فوقى سواء تواجد هذا الواقع قبيل الاستعمار أو فرضه هذا الاستعمار على المجتمع بتناقضاته وتمايزاته المتراكمة، فكان للقبلية والطائفية حضور واضح في بنية معظم الدول العربية - خصوصا في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، وبدرجة أقل في المنطقة المغاربية - إلى الحد الذي لا يمكن معه القول أن ثمة بنية حديثة لهذه الدول حتى وإن اتبعت مسارات تحديث في بنائها التحتية وقوانينها، لأنها بالأساس قامت على تكريس التمايزات الإجتماعية وغرنة النصاب السياسي.

1. إغتراب الدولة العربية : يمكن تناول هذا المفهوم عبر مظهرين أو مستويين

وهما :

أ- مستوى المخيال أو الصورة الذهنية للمجتمع: يشير إلى حالة النبذ الإجتماعي التي تعاني منه مؤسسة الدولة في الوعي والمخيال الجماعي، وهذه الحالة إقترنت زمانا بحقبة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما ومكانا بالدول الناشئة في العالم الثالث أو دول ما بعد الإستعمار ونظريا بالإنتاج الفكري للمناوئين للنموذج الغربي للدولة القومية والرافضين لعملية غرنة النصاب السياسي في غير نطاقه الجغرافي الأصيل ، ومن الناحية الواقعية فإن هذا المفهوم يعكس التصور الإجتماعي الخاطئ عن الدولة، والذي يرتبط بصورة ذهنية قاصرة لا تميز بين المؤسسة الوليدة ومفاهيم القبلية والعصبية والطائفية والعشائرية، والتي يفضل الدكتور برهان غليون بوصفها بالكيانات مادون السياسية، حيث أضحى مفهوم الدولة التحديثية في مخيلة المجتمعات العربية والإسلامية وفي واقعها وفي علاقتها مع غريبا، ويعزى ذلك أساسا إلى ظروف نشأتها وأسس تكوينها ومسار واستراتيجيات بنائها، والتي أفرزت



كيانات هجينة علاقتها بإيديولوجية ومصالح وتفضيلات المستعمر القديم الجديد
أوثق من صلتها بحاضنتها الاجتماعية.

ب - مستوى الأداء الفعلي للدولة التحديثية في إطار علاقتها بالقوى
الاجتماعية:

عبرت الدكتور ثناء فؤاد عبد الله في مؤلفها الموسوم بـ " الدولة والقوى
الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع"، عن هذا المستوى من خلالها
إشارتها لإحدى الدراسات الميدانية الهامة، والمنجزة من قبل الباحثان منال لطفي
ودنيا شحاتة بعنوان " الطبقة الوسطى والدولة في مصر"، وقد تم توجيه مجموعة
من الأسئلة حول مفهوم الدولة إلى العينة المختارة، ومن بين أهم النتائج المتوصل
إليها، كلمة دولة غامضة وملتبسة إلى حد بعيد في أذهان الناس، فهي تارة نظام
الحكم القائم وتارة السلطة التنفيذية أو الحكومة عموماً أو الوطن أو أجهزة الشرطة
والجيش والمخابرات. ومهما اتسم أداء السلطة بالعنف والقهر والفساد وتردي مستوى
الخدمات فإن غالبية العينة المستجوبة ترفض فكرة المطالبة بإقالة الحكومة كون
أنها مرادفة للفضى البدائية وبالتالي فناء الدولة، في المقابل ينظر للدولة كذلك من
خلال أدوات القمع الأخرى ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، التي تتمظهر في هيمنة
النخبة على الموارد وانتشار الفساد واستغلال النفوذ، وفي هذا إنتهت الدراسة إلى شبه
إجماع من قبل أفراد العينة المستجوبة إلى أن الدولة عاجزة ومفتقرة للكفاءة.⁴⁴
وهذا ما يكرس فعلاً غريبها على المستوى الداخلي ويعزز الهوية بينها وبين المفهوم
المعاصر للدولة خارجياً.

2. الآثار المترتبة عن اغتراب الدولة العربية: إرتبط واقع مؤسسة الدولة
العربية بهيمنة العوامل الخارجية وتبعية الفواعل الداخلية للبيئة
الدولية، وهو الأمر الذي ربط مصير نخبتها بفعل الاستيراد، وقد شكل هذا
الأخير العنوان الأبرز لاغترابها وغربة نخبتها، وساهم في إفراز الآثار الآتي
ذكرها:

أ - الاختلالات الداخلية وضياح المعنى في العالم العربي: إن عملية استيراد البنى
السلطوية المكثف، الذي بادرت به النخب التي تولت عملية البناء السياسي العربي، أدى إلى ما
يسميه بارتتراند بادى بالاختلالات الداخلية وضياح المعنى⁴⁵، ويشكل عاملاً مهماً للانحساب



من اللعبة السياسية الرسمية، ويثبط عزم الفرد في أي جهد مبذول قصد التكيف مع حياة مؤسسية لا تعنيه. فقد باتت اللعبة حصرا على النخبة السياسية المستوردة التي تسعى إلى أن تتغدى منها وتستعين بها في إطار العملية التنافسية الداخلية. هذا التصور الذي يربط بين فعل الاستيراد ومخلفاته السوسيوسياسية، يتأكد عربيا من خلال استقراء مراحل بناء الدولة الوطنية، حيث غلبت النخب التي تولت عملية البناء خيار تقليد الخارج على المشاريع المطروحة داخليا، فما قام به محمد علي في مصر تكرر في تونس بورقية وبدرجات متفاوتة في بقية التجارب العربية الأخرى، فالمؤسسات السياسية بما في ذلك الدساتير لم تكن سوى تعبير عن شخص الزعيم، وفكرة التمثيل الشعبي لا يتم طرحها إلا في زمن الأزمات المتعلقة بالسجلات حول الديمقراطية، باعتبارها إحدى الصيغ الخارجية التي تمثل الملاذ الآمن للنخبة المستوردة حسب بادي والتي غالبا ما تقود إلى مجرد تجميع لمكونات النخبة في شكل مؤتمرات تسمح بإقامة تعددية حزبية تشبه شكليا الحكم التمثيلي الغربي، لكنها تختلف عنه جذريا من حيث الجوهر والممارسة، فجميع الدول العربية سعت نحو التماهي مع الغرب؛ واتجهت غالبيتها نظريا إلى إقرار مبدأ التعددية والاعتراف بمبدأ السيادة الشعبية ومبدأ المساواة، عبر السماح بإنشاء أحزاب وجمعيات ونقابات وبرلمانات وهيئات للدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن، كما مكنت شعوبها من حق الانتخاب بصفة دورية ومنتظمة، بيد أن ذلك لا ينفي الطابع الكوربراتي لتلك الدول، فالمجالس الوطنية لا تزال تفتقر إلى صفتي التمثيل والفاعلية، ومعها الأحزاب محكومة بالتصميم الانتخابي الموضوع من قبل النخبة الحاكمة ورؤيتها في إطار إدارة الصراع السياسي، بشكل يمج منطق التوافق كآلية للإدارة ويرفض فكرة التنافس كأساس للعبة السياسية، ما يعني في النهاية اختزال عملية الديمقراطية في بناء دستوري وإجراء سلطوي؛ كلاهما يستخدم قوى المجتمع ولا يعمل على توظيفها أو تمكينها سياسيا، وهو ما تفسره ظواهر الاغتراب أو العزوف أو تدني الاهتمام السياسي لدى المواطن العربي، وفي هذا السياق يعتقد برهان غليون أن المجتمعات العربية لم تعان شيئا بقدر ما عانت من اغتراب نخبتها وقياداتها السياسية عن شعوبها حيث يقول: "لقد وضعت نفسها في مواجهة رأسمالها البشري وتصرفت كخصم له، فرفضت لغته وثقافته، ومارست السياسة بالأسلوب الأكثر تسلطية وأوتوقراطية، وهي مع ذلك لا تزال تظهر دهشتها من معارضته لها واحتجاجة على سياستها".⁴⁶

وثمة نمط آخر من الاختلالات الناتجة عن فعل الاستيراد وهو المرتبط بالمستوى الدولي، حيث يطرح مسألة طريقة تعامل الفاعلين المجتمعيين داخل الدولة المستوردة مع



أزمتها التكوينية ومع النموذج العالمي الذي تمت محاولة استنساخه من قبل النخب التابعة، وتكمن تلك الطريقة في الإعتراض كسلوك ناتج عن تشوش الولاء والإحساس بالإغتراب، حيث يقود ذلك الشعور إلى توظيف الأفراد فيما يسميه بارتранد بادي بـ " شبكات تعاضدية عابرة للأوطان"، هذه الشبكات يمكن ملاحظتها عربيا من خلال النشاط الحقوقي في أحسن الأحوال أو النزوع نحو التطرف ومحاولة بناء ما يتفق مع تصورهم ومخيالهم الجامع، وفي ظل التطور التكنولوجي الهائل، أضى حجم تلك الإختلالات أكبر، ومن شأنه أن يقود إلى صراعات مدمرة للأوطان، المتغير الرئيس المتحكم في حدوثها يتمحور حول أبعاد الهوية و دوائر الإلتناء، كمظهر من مظاهر ضعف شرعية مؤسسة الدولة، وفي هذا السياق تشير بعض الكتابات إعتقادا على دراسات خاصة بالمشكلات السياسية للدول العربية، إلى أن من أبرز نقاط التقاطع السلبية بين تلك الكيانات ولو بدرجات متفاوتة هو اغترابها وضعف تجانسها الإجتماعي، ومن مؤشرات ذلك أزمة الشرعية والأساس الأبوي للسلطة.⁴⁷

ب - اللعبة السياسية والمجالات المجتمعية الفارغة في المنطقة العربية: تؤدي العلاقة الموجودة بين فكرة استيراد نماذج سياسية غربية وعجز الدولة المستوردة بسبب هشاشة الشرعية والطابع الخارجي للدولة وضعف قدرتها السياسية، إلى تعزيز ما يسميه بارتранد بادي بالمجالات المجتمعية الفارغة، وتعني حسبها قطاعات من المجتمع يعجز المسرح السياسي الرسمي على تعبئتها وكذلك على مراقبتها، وتنتشر ضمن تلك الشرائح والقطاعات أشكال سلطة بديلة تجتذب لصالحها ولواءات فردية، ما ينتج عنه في المحصلة ضعف الدولة وتقسيم المجتمع، بين مجال أضيّق له صلة بالنخبة المستوردة وظهيرها الخارجي ومجال أكبر يتوزع هو الآخر بين المجال الريفي والمجال الحضري، واللذين يعتبرهما بادي مكاني التهميش الأساسيين المتواجدين في غالبية المجتمعات غير الغربية، لأن كلا المجالين بعيدين عن المشاركة السياسية الفعلية والإيجابية، فاتصال الأول أي المجال الريفي بالمسرح السياسي غالبا ما يكون بعيدا عن الإطار الدولي أي خارج أي قناة مؤسسية و علاقته مع هذا الأخير تقوم على منطق الزبائنية، فضلا على أن هذا المجال يستبدل العلاقة السياسية المؤسسية بإعادة إحياء الروابط الشخصية، الأمر الذي يفرز مجالا مغتربا (سلبيا ولا مباليا)، في حين أن اتصال الثاني أي المجال الحضري فوضعيته مختلفة فهو دائم الإحتكاك بالدولة ويتعرض لمنطقها الاستيرادي وغالبا ما يقوده الإحباط إلى الإنضواء تحت عباءة منظمات مجتمعية ذات بعد هوياتي قائمة على أساس شرعية مضادة لمؤسسة الدولة الغربية. ما يعني في المحصلة تحول تلك المجالات



المجتمعية المعنية (الريف - الحاضرة) إلى كيانات ذات شرعية مناوئة لنصاب الدولة المستوردة، وعصية على الانخراط سياسيا وإن تم تسييسها، أي أنها ستشكل حائلا أمام توحيد بني السلطة أو تحديثها.

يتضح من خلال مقارنة الدولة المستوردة أن هذه الأخيرة عنوان للاختلال الداخلي، فلم تكن مذ ولدت تعبيراً عن الحاضنة الثقافية والإجتماعية العربية ما يعني تضييعاً للدلالة التعاقدية التي ينبغي أن تؤسس للدولة والديمقراطية معاً، وهي في الوقت ذاته سبيل للاستعاضة عن المؤسسات الرسمية بقنوات أخرى، تحكمها الزبائنية والعشائرية، وتصبح بذلك دليلاً لفعل سياسي من أبرز سماته الإفتقار إلى جوهر الديمقراطية وإن تغنى بها شكلاً، ذلك أن تجسيد المشروع الديمقراطي يتطلب بداية وجود دولة مكتملة النمو، وهو سؤال مركزي طرحه الدكتور محمد جابر الأنصاري في مؤلفه تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية بقوله " هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟ " ⁴⁸، وهو تساؤل تجيب عنه مختلف الدراسات المهمة بتناول التطور السياسي والاجتماعي العربي؛ على غرار ابن خلدون والعروي وبرهان غليون والأنصاري والجابري، وعبد الباقي الهرماسي، وخلدون النقيب، ونزيه الأيوبي وغيرهم.

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الإستعمار في المنطقة العربية كيانات سياسية قائمة على شرعيات تاريخية، تجمع بين عناصر تقليدية وأخرى حديثة، وارتبط سعي النخب في مرحلة البناء الأول بمهمة تشكيل المجتمع وفق أسس غربية مستوردة، وقد أدى ذلك إلى اغتراب الدولة وتعطيل عملية المؤسسة، وكلاهما يندرج ضمن عوائق الانتقال نحو الديمقراطية، فهذه الأخيرة تقوم على منظومة القيم التي بإمكانها أن تغطي أكبر قدر ممكن من المساحة الاجتماعية، عبر صياغتها للقاسم المشترك، أي من خلال عملية بناء الهوية الوطنية المشتركة الهادفة إلى ايجاد الاجماع السياسي ، ومن ثم بناء الاطار الذي يمكن أن تتحرك ضمنه الديمقراطية، وبدونه تتعاضد أعراض للقصور البنوي، كما حدث للمنطقة العربية غداة تخلصها من الاستعمار، فقد كانت مظاهر الأزمة البنوية للإجتماع السياسي العربي ؛ على غرار(هشاشة البناء المؤسسي وتضخم الجهاز البيروقراطي، ضعف مصادر الشرعية و اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، إضافة إلى استشراف الفساد السياسي والإداري و تبعية الدولة



للبيئة الدولية)، وليدة فعل الإستيراد ولم تكن نتاجا لهوية وطنية مشتركة. فقد ساهم الانحلال السياسي الذي يرجع إلى ظاهرة تغييب دور المجتمع ومنعه من المشاركة وإقامة بناء ديمقراطي حر، في إهدار فرص بناء إجماع سياسي على الرغم من بعض الإصلاحات المؤسسية والسياسية المظهرية والبطيئة، التي شهدها العالم العربي منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، إلا أنها لم ترق إلى تحديث فعلي واستيعاب حقيقي وشامل لكافة قوى المجتمع، ولم تكن تعبيراً عن نضج سياسي بقدر ما كانت استجابة لمتغيرات البيئة الخارجية⁴⁹، وبالمقارنة مع مسار الحداثة الغربي ومن ضمنها الفكر السياسي الديمقراطي، فقد كان هذا الأخير نتاجاً داخلياً عكس إلى حد كبير الواقع المباشر لكل تجربة ديمقراطية، وخلق أنماطاً متباينة من الدول وأساليب الانتقال نحو الديمقراطية.

الحواشي :

- ¹ - جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديفم التحول، فلسطين، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص ص 9 - 201 .
- ² دي بونالد: (1754 – 1840) سياسي وفيلسوف فرنسي، يصنف ضمن أشهر الأنثروبولوجيين الغربيين في العصر الحديث، الذين تناولوا علاقة الدولة والدين، ومن بين كتاباته " نظرية السلطة السياسية والدينية ".
- ³ - جورج بالاندي، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة: علي المصري، بيروت، المجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007، ص 14.
- ⁴ - أرنو ماير: مؤرخ أمريكي الجنسية: أصوله من لوكسومبورغ، من المواليد 1926، أستاذ تاريخ السياسة الدولية، متخصص في الدبلوماسية، منطقة أوروبا بجامعة برانستان منذ 1961.
- ⁵ - جورج بالاندي، مرجع سابق الذكر، ص 155.
- ⁶ - هبة رؤوف عزت، ما بعد الدولة و ما قبل القرون الوسطى: عن الحداثة والنظام والفوضى، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 58، أبريل 2015، ص 12 .
- ⁷ - إريك وايلي، هيغل والدولة، تر: نخلة فريفر، بيروت، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط3، 2006، ص 52 .
- ⁸ - تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طبياخ، لبنان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص ص 20 - 29 .
- ⁹ - غيورغ سورسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرووات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص 27 .



- ¹⁰ - غيورغ سورسن، مرجع سابق الذكر، ص 28 .
- ¹¹ - إنتقل في شرحه كيفية عملية هذه المقاربة من الجمعيات المحلية مثلا:(جمعية تطوعية – voluntary association) إلى أنظمة الحكم القومية لكنه في الثانية يركز- إضافة إلى المعايير المقترحة – على المؤسسات عن طريق ما يسميه بـ " الديمقراطية متعددة الرؤساء"، لمزيد من التفصيل أنظر: تشارلز تيلي، مرجع سابق الذكر، ص ص 25 - 29 .
- ¹² - عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 24 .
- ¹³ - نفس المرجع، ص 31 .
- ¹⁴ - حسب الدلالة القانونية يشير الاغتراب إلى معنى إنتقال الملكية عن صاحبها وانتقالها إلى آخر، أما السياق الديني فيعني انفصال الإنسان عن الله، في حين أن المدلول الإجتماعي للإغتراب فهو انتقال الانسان عن ذاته ومخالفته لما هو سائد في المجتمع .
- ¹⁵ - عبد اللطيف محمد خليفة، نفس المرجع ، ص 21 .
- ¹⁶ - جوني عاصي ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 30 - 104 .
- ¹⁷ - جوني عاصي، نفس المرجع ، ص ص 96 - 99 .
- ¹⁸ - عبدالله العروي، مفهوم الدولة، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط8، 2006 ، ص ص 89 - 125 .
- سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص ص 105 - 146.¹⁹
- ابن خلدون، أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد، المقدمة ، تونس ، الدار التونسية للنشر، 1984، ص 239 .²⁰
- ²¹ - سقطت القدس في أيدي الصليبيين عام 1099 م، ووقعت عاصمة الخلافة العربية الإسلامية (بغداد) على أيدي المغول سنة 1257 م، كما ضاعف الصراع السياسي بين الدويلات والأسر الحاكمة التي تمكنت من الانفصال عن مركز الخلافة من حتمية الانهيار.
- ²² - حبيب عيسى ، الدولة القومية شرعية الأساس ومشروعية التأسيس، ص 198 ، 199 ، طببعة الوثيقة: كتاب إلكتروني منشور على الموقع التالي: <http://habibissa.al-taleaa.info> .
- ²³ - بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية ، ورقة مقدمة إلى ندوة الدولة الأمة والاندماج في الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص 61 .
- ²⁴ - كما حدث من قبل الفرنسيين في الجزائر سنة 1830 م، تونس 1882 م ، المغرب سنة 1912 م، وكذلك غزو الاحتلال الإيطالي للصومال سنة 1897 م وليبيا 1912 م.
- ²⁵ - كما حصل في منطقة الخليج مع بريطانيا، حيث عقدت هذه الأخيرة تحالفات مع كل من عمان وأواخر القرن التاسع عشر، وقطر والبحرين والإمارات قبل 1900 م، وقد رسخت هذه الاتفاقيات نفوذ بريطانيا في معظم بلدان الخليج العربي.



- ²⁶ - سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق الذكر ، ص 174- 163 .
- ²⁷ - غسان سلامة وآخرون ، الدولة الأمة والإندماج في الوطن العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص 17.
- ²⁸ - وحري بالذكر أن الممارسات الاستعمارية، لم تكن على ذات الشاكلة في كافة الأقطار العربية إذ خضعت بعض الدول إلى تدمير شامل لبنى المجتمع وإحلال نموذج آخر مماثل للواقع الغربي.في حين أنه توجد شواهد التاريخية الدالة على سلوك مغاير كما حدث من المستعمر البريطاني في منطقة الخليج ومثال ذلك: تثبيت حكم آل الصباح في الكويت منذ عام 1710 م، آل خليفة في البحرين منذ عام 1783 م، آل ثاني في قطر منذ عام 1860 م، آل بوسعيد في عمان منذ 1749م.
- ²⁹ -- بهجت قرني، مرجع سابق الذكر، ص 152.
- ³⁰ -إليا حريق، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة: الدولة الأمة والإندماج في الوطن العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص ص 27- 29 .
- ³¹ - وطبقا لهذا التصور فقد احتلت أجزاء هامة من الوطن العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتم اقتسام تركة الامبراطورية العثمانية، بين كل من بريطانيا وفرنسا أبرز المساهمين في إعادة رسم حدود معظم المنطقة العربية دون إغفال باقي الدول الإستعمارية التقليدية.
- ³² - نشأت دولة عمان مثلا منذ أكثر من ألف سنة، ويعد الاجتماع السياسي الراهن لعمان امتدادا لسابقه، وتعتبرها عن الدولة التاريخية، من خلال تعاقب الأسر الحاكمة - وأخرها أسرة البوسعيد (ق 18 م) التي ينحدر منها السلطان قابوس، وقد كان نفوذ دولة عمان التاريخية يمتد من كينيا إلى الشاطئ الغربي لإيران، ولم يتراجع ذلك النفوذ إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كنتيجة للاستعمار الأوروبي. وتعتبر اليمن أيضا من الدول العربية القديمة حيث تأسست في عام 900 م، يضاف إليها المملكة المغربية ودولة الأشراف بالحجاز وبقية الإمارات والمشيخات بشبه الجزيرة العربية، التي تأسست بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
- ³³ -إليا حريق، مرجع سابق الذكر، ص 28 .
- بهجت قرني، مرجع سابق الذكر ، ص ص 56 – 57 .³⁴
- نفس المرجع، ص ص 58 – 62 .³⁵
- ³⁶ - وهو بنظر البعض ما كرسته الدول القطرية الناشئة ذاتها في إطار الجامعة العربية وميثاقها الذي أسس الشريعة على ذلك الطابع المستعار للدولة، وأضفى عليها قدسية من الاستقلال.
- ³⁷ - حبيب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 200.
- ³⁸ -Hariki, « The origin of The Arab System », In luciani, G: The Arab State pp.1-28.
- ³⁹ - صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص 22 .
- ⁴⁰ - سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق الذكر ، ص 342 .
- ⁴¹ - حسنين توفيق إبراهيم ، " التحول الديمقراطي من منظور عربي"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، العدد: 49، يناير 2013 ، ص 78 .



- ⁴² - حسن حنفي، الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص ص 257 - 259 .
- ⁴³ - وليد نويهض، العقد السياسي: الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية 1984 - 1996، البحرين، دار الوسط للنشر والتوزيع، ط1 ، 2009 ، ص 129 .
- ⁴⁴ - ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص 77 .
- ⁴⁵ - يقصد بالاختلالات الداخلية عدم تناغم النماذج المستوردة مع الحاضنة الإجتماعية والثقافية، كما يقصد بضيايع المعنى إفتقار العلاقة بين الحكام والمحكومين لدلالة تعاقدية.
- ⁴⁶ - برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 ، 2003 ، ص 275 .
- ⁴⁷ - أشواق عباس، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 50 .
- ⁴⁸ - محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 177 .
- ⁴⁹ - مسعود ضاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840- 1990 ، بيروت، دار الآداب ، 1991، ص 6 .